تصور مقترح من منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية لتفعيل دور الجمعيات الأهلية في دعم مدارس التعليم المجتمعي

اعداد

د/ علي ابراهيم اسماعيل حسن

مدخل لمشكله الدراسة

يعد التعليم أحد أهم مجالات الاستثمار البشري وظهر ذلك من خلال العقد الأخير من القرن العشرين الذي احدث نقله نوعية في حياة الإنسان رجلا كان أو امرأة مع التركيز على المناطق الأكثر حرمانا من التعليم لذلك تم عقد العديد من الاتفاقات الدولية التي تؤكد على حق التعليم وضرورة توفيره للجميع وتامين حاجات التعليم الأساسية بالإضافة إلى اكتساب المعرفة والمهارات التي تعمل على تحسين نوعية الحياة من خلال استمرار التعليم مدى الحياة.

ولكن لا تزال العديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية تؤثر في فرص الوصول إلى التعليم منها الضغوط الاقتصادية التي تواجه الأسر الريفية ونقص الاهتمام الموجه لتعليم الفتيات بالإضافة إلى التسرب من التعليم ووفقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام ٢٠٠٦م فان هناك اكثر من ثلاثة ملايين طفلا خارج نظام التعليم[١] ولتوفير التعليم لهؤلاء الأطفال قامت الدولة بتوفير أنماط مختلفة من المدارس للوصول إلى الأطفال الذين يصعب الوصول اليهم بعد عمليات التسرب وهو ما يطلق عليه (مدارس التعليم المجتمعي)

وفي الحقيقة فان الجهود الحكومية لا تكفي لتحقيق أهداف التعليم المجتمعي وتلبية احتياجاته لذلك فان الحاجة ماسة إلى دعم ومساندة الجمعيات الأهلية والمجتمع المدني لذلك فان الدراسة الحالية تهدف إلى تفعيل المشاركة المجتمعية بين الجمعيات الأهلية ومدارس التعليم المجتمعي من اجل الوصول إلي الفئات المستهدفة من الذين فاتتهم فرص التعليم.

وتنطلق هذه الدراسة من منطلق الإيمان بأن الخدمة الاجتماعية يجب أن تلعب دورا هاما في حل المشكلات التي تتصل بالخلل في النظام التعليمي مثل التسرب الدراسي ونقص التحصيل والتغيب عن المدرسة وأيضا حل المشكلات التي تواجه مدارس التعليم المجتمعي والمساعدة في حل مشكلات الدارسين والدارسات التي تعوقهم عن إتمام مراحل التعليم المختلفة.

ويعد العنصر البشرى أثمن ما تملك الأمم والشعوب تلك حقيقة لا تحتاج إلي برهان ولذا فان الاهتمام ببناء الإنسان وتنمية القوى البشرية أصبح ضرورة لتقدم المجتمع ورقيه وأساساً لا غني عنه لنهضته وتطوره ومن هنا فان كل دولة في سعيها نحو النهوض والارتقاء تعمل جاهدة على وضع وصياغة أنسب السياسات والخطط الكفيلة ببناء وتنمية وتوجيه مواردها البشرية خاصة وأن الإنسان كما هو معلوم يعتبر وسيلة لتنمية رغباتها.[٢]

ولقد برز جليا هذا الاهتمام من خلال المؤتمرات والندوات التي عقدتها الأمم المتحدة خلال العقد الأخير من القرن العشرين تلك الاهتمامات التي تهدف إلي إحداث نقلة نوعية في حياة الإنسان طفلا أو شابا أو كهلا رجلا كان أو امرأة مع التركيز على المناطق الأكثر فقرا والفئات الأكثر تهميشا وذلك من منطلق أن

الإنسان بهذا المعنى يمثل رصيدا لا نهائيا من رأس المال المتجدد والمتزايد والمتنامي والمتمثل في رأس المال الاجتماعي.(٣)

والتعليم أحد مجالات الاستثمار البشرى ويدخل ضمن ما يعرف بتنمية الخدمات الأساسية وينقسم إلي قطاعات تبدأ بالتعليم الأساسي وتنتهي بالتعليم فوق الجامعي ويتوسط التعليم متطلبات أساسية في التنمية من أهمها التدريب والتلمذة الصناعية ومحو الأمية وتشييد المراكز البحثية لتنمية وتدعيم البعثات وغيرها – وتتجه التنمية في مجال التعليم ألان نحو الكيف أكثر من الكم ويتصل الكيف بما يعرف بالجودة في التعليم – وقد تجاوزت الشعوب الآن مرحلة تشييد المؤسسات التعليمية والعلمية إلى الارتقاء النوعي بالتعليم والتدريب.(٤)

ومع بداية الألفية الثالثة وأمام الثورة العلمية والتكنولوجية الهائلة بدأت وزارة التربية والتعليم العمل بجدية من اجل نظام تعليمي يحقق الجودة ويتسع لجميع الطلاب ويمنحهم الفرصة للحصول علي خبرات تعليمية تلبى احتياجاتهم الآنية والمستقبلية لدفع عملية التنمية في مصر علي الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي معا.

ومن يتخرج منهم فهو مزود بحد أدني من المهارات التي لا تؤهله للمنافسة في سوق العمل بالإضافة إلي أن الموروثات الثقافية وعدم وعى الوالدين وكبر حجم الأسرة والشك في مستقبل التعليم كلها تحديات أمام التعليم وأسباب جوهرية للتسرب منه.(٥)

وبالرغم من الجهود التي تبذلها وزارة التربية والتعليم لضمان التحاق جميع الأطفال في سن المدرسة بالتعليم إلا أن هناك بعض المجموعات التي مازالت خارج النظام التعليمي ويشمل ذلك الأطفال الذين تسربوا من المدارس في المرحلتين الابتدائية والإعدادية أو أولئك الذين لم يلتحقوا مطلقا بالتعليم بسبب شدة الفقر أو نقص الخدمة التعليمية. ووفقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠٠٦م والمنشور في عام ٢٠٠٨م فان هناك أكثر من ثلاثة ملايين طفل في سن المدرسة غير ملتحقين بنظام التعليم منهم من لم يلتحق بالتعليم أصلا ٢١٧٢٣٤٨ طفلا ومن التحق وتسرب ٨٨٤٧٧٦ طفلا(٦).

قامت الدولة بتوفير أنواع مختلفة من المدارس حيث قامت وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع العديد من الشركاء بإصدار العديد من المبادرات للوصول إلي الأطفال الذين يصعب الوصول إليهم كما يعمل المجلس القومي للأمومة والطفولة بالتعاون مع الأجهزة الحكومية الأخرى علي توفير التعليم للفتيات وأطفال الشوارع وقد أدت هذه الجهود إلي إنشاء العديد من المدارس وهى (مدارس الفصل الواحد، مدارس المجتمع، المدارس الصديقة للفتيات، المدارس الصديقة للأطفال في ظروف صعبة) وهذا النوع من التعليم يشار إليه باسم "التعليم المجتمعي"(٧)

ومنذ عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧م وحتى الآن تم إلحاق ٢٠ ألف دارس ودارسة تقريبا وبذلك لم تتحقق الخطة القومية الاستراتيجية لإصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر والتي تنص على أن يتم إلحاق ٤٠٠ ألف طفلاً بمدارس التعليم المجتمعي في الفترة من ٢٠٠٧م وحتى ٢٠١٢م لذلك كان من الضروري تفعيل المشاركة المجتمعية بين الجمعيات الأهلية ومدارس التعليم المجتمعي.

وقد يحقق هذا النمط من التعليم نجاحا لعديد من الأسباب لعل أهمها [٨]:-

أولا :- يوفر تعليما ذا جودة عالية لأولئك الذين لاتصل إليهم الخدمات التعليمية والمحرومين والمتسربين وأطفال الشوارع متضمنا البنين والبنات وبالتالي فهو يسد منبعا رئيسيا للأمية.

ثانيا :- يتميز هذا النوع من التعليم بالاستعانة بحاملات الشهادات المتوسطة من أبناء نفس القرى أو المناطق المحرومة التي يقام بها فصول مدارس المجتمع أو فصول مدارس للفتيات في حالة عدم توافر مؤهل عال تربوي أو غير تربوي بالمكان.

ثالثا :- أنه أكثر ملاءمة وقبولا لمجتمعات معينة مثل المناطق الريفية النائية التي لا تحتوي علي مدارس للتعليم الرسمي والأسر شديدة الفقر التي تعتمد علي أطفالها في دعمها الاقتصادي.

رابعا :- قد يساعد هذا النوع من التعليم على عودة الأطفال الذين تسربوا من مدارس التعليم الأساسي وتخطت أعمارهم سن الالتحاق بهذه المرحلة.

وطبقا لرؤية وزارة التربية والتعليم عام ٢٠٠٧م تحددت أهداف التعليم المجتمعي في[٩]:-

١- تعبئة المجتمع للمساعدة في أنشطة التعليم واستثمار قدراته في زيادة فاعلية الأداء التعليمي

٢- تنمية المهارات المحلية للنهوض بخدمة المدارس.

٣- مد الخدمة التعليمية للمناطق الأكثر احتياجا وخاصة العشوائيات والقرى والنجوع.

٤- مقاومة بعض العادات والتقاليد التي تحد من تمكين الأطفال من التعليم.

٥- إعطاء الفرصة الثانية لمن تسرب من التعليم الأساسي للعودة إلي التعليم.

٦- مواجهة الأمية والقضاء علي مشكلة التسرب.

ولقد أدى صدور القرار الوزاري ٢٥٥لسنة ١٩٩٣م بإنشاء مدارس الفصل الواحد للفتيات إلى ظهور العديد من المبادرات التي انتهجت نفس الأسلوب المتبع في التعليم المجتمعي الذي يعتمد على مستوى عال من المشاركة المجتمعية(مدارس المجتمع –المدارس الصديقة للفتيات – المدارس الصديقة للأطفال في ظروف صعبة) فقد وصل عدد هذه المدارس في عام ٢٠٠٦م إلى(٣٥٧٠) مدرسة تتيح فرصا تعليمية لما يقرب من (٧٩٢٦٠) طفل وطفلة.

وبالرغم من أن وزارة التربية والتعليم وضعت ضمن خطتها الاستراتيجية ٢٠٠٧م-٢٠١٢م هدفا عاما لتوفير التعليم المجتمعي ل(٤٠٠٠٠٠طفلا) وطفلة من سن ٦-١٤ سنة فان الجهود الحالية لا تفي إلا بنسبة ٢٥% من الاحتياجات الفعلية وذلك لأن هناك العديد من المعوقات التي تواجه تحقيق التعليم المجتمعي للأطفال غير الملتحقين بنظام التعليم في مصر **الذي خلصت إليها إحدى الدراسات وتتلخص في**[١٠] :-

١-عدم وجود نظام تعليمي يتناسب اقتصاديا واجتماعيا مع الأطفال العاملين وأطفال الأسر الفقيرة خاصة الفتيات.

-ضعف الوعي بأهمية التعليم المجتمعي لدى أولياء الأمور ومؤسسات المجتمع المدني.

٣-احتياج كثير من الأسر لعمالة أطفالهم في المنزل أو الحقل أو الرعي.

٤-كثير من الأسر تعانى من الفقر وما يلازمه من صعوبات تتعلق بالتكاليف المباشرة أو غير المباشرة للتعليم.

٥- عدم كفاية الموارد الحكومية للصرف على التعليم المجتمعي.

٦- لاتزال الفجوة كبيرة بين نسب التحاق الفتيات والفتيان في بعض المناطق خاصة في الريف.

وهناك بعض المتطلبات قد تساعد هذا النوع من التعليم على تحقيق أهدافه أهمها[١١]:-

١-إنشاء مجالس أمناء بهذه النوعية من المدارس أسوة بمدارس التعليم العام لتقود عمليات الإصلاح والتطوير في هذه المدارس.

٢-تقديم دورات تدريبية لتنمية قدرات العاملين بالجمعيات الأهلية والعاملين بإدارات التعليم

المجتمعي للعمل على تيسير إجراءات العمل بصورة تعاونية وتوفير البرامج الداعمة للبرامج المنفذة في مجال التعليم المجتمعي.

٣-التركيز على الحاجة إلى تغيير الثقافة المجتمعية تجاه المشاركة المجتمعية في مجال التعليم المجتمعي كي تحظى بدعم مجتمعي من كافة قطاعات المجتمع.

٤-إنشاء صندوق بالمجلس المحلى يدعم ماليا من القادرين ورجال الأعمال بهدف منح الدارسين حوافز مادية تصرف شهريا وشراء الزى المدرسي وتقديم وجبات تغذية وان يكون ذلك تحت إشراف وزارة التربية والتعليم.

٥-تفعيل الأنشطة والتدريبات المهنية في مدارس التعليم المجتمعي رياضية أو اجتماعية مع الاهتمام بتدريب الدارسين على حرفة للتكسب منها بعد إنهاء المرحلة التعليمية.

٦-التنسيق والتعاون بين مدارس التعليم النظامي والتعليم المجتمعي في المنطقة الواحدة لتبادل الخبرات التدريسية والمهنية.

تلك المتطلبات السابقة الذكر لا تستطيع وزارة التربية والتعليم تحقيقها بمفردها ولكن تستطيع أن تحقق تلك المتطلبات من خلال مساهمة أبناء المجتمع في العمل التطوعي من خلال جهود الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني وكذلك الجهود التطوعية على المستوى الفردي وهذا ما يشار إليه "بالمشاركة المجتمعية".

إن المشاركة المجتمعية أصبحت ثقافة عامة يجب أن تسود المجتمع الإنساني من اجل إسعاد ورفاهية الإنسان والمجتمعات المحلية في مختلف أنحاء المعمورة ، وأصبحت مطلبا اجتماعيا و اقتصاديا وثقافيا وسياسيا وامنيا حتى يمكن تأصيل قيم الاستقرار والتساند والتكامل والرفاهية في دعم المجتمع وازدهاره.(١٢)

والمشاركة المجتمعية تقوم على التعاون القائم على الشعور بالولاء والانتماء من أفراد المجتمع ومنظماته وقيادتها من خلال إسهامات المواطنين بدرجة أو بأخرى في تصميم العملية التعليمية وتفعيلها ودعمها من اجل تطوير العملية التعليمية من خلال(١٣) :-

١- دعوة صادقة علمية وعملية للجمعيات الأهلية في تقديم العون والدعم والمشورة العلمية للمؤسسات التعليمية.

٢- توفير الدعم المالي أو العيني للمدارس في مختلف مراحل التعليم.

٣- مواجهة مشكلة التأخر الدراسي والبحث في أسبابها والعمل على إدماج التلاميذ في مجموعات تقوية بأجور رمزية يدفعها القادرون من أبناء المجتمع أو مؤسسات قطاع الأعمال أو الجمعيات الأهلية.

٤- مواجهة ظاهرة العنف المدرسي وتعميق خلق الزمالة والصداقة داخل المدرسة من خلال تبني برامج وندوات ومحاضرات لفتح مجال حوار بناء مع الطلاب أنفسهم ومع البيت ومع المدرسة ومحاولة تذليلها.

ولقد أثبتت التجارب والخبرات أن نظم التعليم في جميع الدول تحتاج إلي دعم ومساندة دائمة من الجماهير والمجتمع المدني حتى يتم تحقيق الأهداف القومية للتعليم.(١٤) لذلك يجب تقديم الدعم والمساندة لمدارس التعليم المجتمعي التي تسعى لتكوين علاقات مجتمعية وثيقة تسهم في تحقيق أهداف ومتطلبات التعليم المجتمعي من خلال(١٥):-

١- إدراك المجتمع للتحديات والمعوقات التي يعاني منها هذا النوع من التعليم.

٢- تدعيم ثقافة المشاركة المجتمعية لدى الرأي العام والتوعية بأن مدراس التعليم المجتمعي تؤدي دورا هاما في المجتمع.

٣- توفير الدعم والتمويل المادي لبرامج وأنشطة مدارس التعليم المجتمعي في صوره المختلفة

٤- تنشيط المشاركة المجتمعية من خلال الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني لتؤدي دورا في توفير الإمكانات اللازمة التي قد تعجز مدارس التعليم المجتمعي عن توفيرها ولنجاح مبادرات التعليم المجتمعي لابد من ضمان التزام الجمعيات الأهلية ومشاركتها في صياغة الاستراتيجية الحاسمة فيما يتعلق بتحقيق أهداف التعليم المجتمعي.(١٦)

وحيث إن التعليم كان ومازال ، أحد محاور الاهتمام الرئيسية للجمعيات الأهلية في مصر، وذلك منذ منتصف القرن التاسع عشر. لذلك يجب على الجمعيات الأهلية الاهتمام بالعملية التعليمية في عدة أمور(١٧):

أولا :- مكافحة الأمية حيث سجل التاريخ عشرات الجمعيات في القرن التاسع عشر ، ثم المئات في القرن العشرين ، تطالب الحكومة بالحق في التعليم ، وتوجه بعضها لتعليم المرأة والفتاة ، كما سجل التاريخ الانشغال بمكافحة الأمية.

ثانيا :- مكافحة ظاهرة التسرب من التعليم بين الذكور والإناث ، ومواجهة مشكلات (انخفاض الوعي بتعليم الأبناء خاصة الطفلة الفتاة ، الفقر، عمل الأطفال، تدني البنية التعليمية).

ثالثا :- تدريب المعلمين لرفع كفاءة العملية التعليمية وتوفير التقنيات اللازمة لتطوير العملية التعليمية

رابعا:- تعليم الطفلة الفتاة خاصة في قرى الوجه القبلي وظهرت مبادرات غير تقليدية تتوجه لهذا الجانب ، منذ التسعينيات في القرن العشرين .

وينظر إلى الخدمة الاجتماعية اليوم على إنها أحدى المهن الضرورية لخدمة جميع الوحدات الإنسانية في المجتمع، والعمل على تنميتها وذلك لما تؤديه من أدوار تنموية ووقائية وعلاجية على المستويات الفردية والجماعية والمجتمعية (١٨)

ومن هنا تبرز أهمية ممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية كاستجابة منطقية لاحتياجات مجتمعية فلابد أن تدرك المهنة أنها مرتبطة بعلاقة تعايشية مع بيئة تفرض عليها مطالبها وبقدر فاعليتها في القيام بالتزاماتها المجتمعية تكتسب المهنة أهمية متزايدة في المجتمع. (١٩)

وتعد الممارسة العامة اتجاه الممارسة المهنية الذي يركز فيه الممارس العام في الخدمة الاجتماعية على استخدام الأنساق البيئية والأساليب والطرق الفنية لحل المشكلة دون تفضيل التركيز على تطبيق طريقة من طرق مهنة الخدمة الاجتماعية لمساعدة المستفيدين من خدمات المؤسسات الاجتماعية في إشباع احتياجاتهم ومواجهة مشكلاتهم.(٢٠)

ويتعامل الممارس العام في النموذج العلاجي في الخدمة الاجتماعية مع المشكلات التي تتصل بالخلل في النظام الاقتصادي ومشكلات الفقر وغيرها ومشكلات الخلل في النظام

الأسرى وتشمل الطلاق ومشكلات النزاعات الزوجية ومشكلات الخلل في النظام التعليمي مثل التسرب الدراسي ونقص التحصيل الدراسي والتغيب عن المدرسة وغيرها.

حيث إن مهنة الخدمة الاجتماعية المعاصرة تقوم بدراسة المشكلات النابعة من الواقع الاجتماعي وأنها إحدى المهن الضرورية اللازمة لخدمة الوحدات الإنسانية في المجتمع وان مهنة الخدمة الاجتماعية في غالبية مجالات العمل تهدف إلى تحقيق التغيير والتنمية والتقدم بنمو يتواكب مع احتياجات وأهداف المجتمع في المرحلة الحالية.

لذلك فإن الخدمة الاجتماعية قادرة علي أن تلعب دورا هاما وبارزا في تفعيل المشاركة المجتمعية بين الجمعيات الأهلية ومدارس التعليم المجتمعي وذلك من خلال ما تملكه من استراتيجيات وأدوات تمكنها من تحقيق ذلك. وهذا ما أكدت عليه الدراسات السابقة العربية منها

دراسة سعيد جميل سليمان (١٩٩٦م)[٢١] استهدفت الدراسة التوصل إلي الأساليب الأكثر فاعلية لتنشيط الجهود التعليمية للجمعيات الأهلية عن طريق استجلاء واقع تلك الجهود في مراحل التعليم قبل الجامعي والتعليم غير النظامي ومحو الأمية وتناولت الدراسة تنشيط دور الجهود غير الحكومية كضرورة في إطار التعليم كمشروع قومي وجهودها في التعليم قبل المدرسي والتعليم الأساسي والثانوي.وقد استخدم الباحث الاستبانة كأداة لجمع البيانات من الميدان وقد توصلت الدراسة إلي أن هناك قصورا شديدا في مؤسسات رعاية الطفولة التابعة للجمعيات الأهلية كما أن هناك انخفاضا في الكفاية المهنية للمعلمات والمشرفات بدور الحضانة كما أشارت الدراسة إلي وجود قصور في تنسيق العمل بين وزارتي التربية والتعليم والشئون الاجتماعية كما بينت أيضا أن مدارس التعليم الأساسي التابعة للجمعيات الأهلية تقدم خدمات متميزة إلا أن تلك الخدمات المتميزة تعتمد على شخصية وكفاءة رئيس مجلس الإدارة وعند غياب مثل تلك الشخصية لا تحقق استمرارية تلك الخدمات المتميزة.

دراسة عبد السلام محمد الصباغ (٢٠٠١م)[٢٢] استهدفت الدراسة التعرف على واقع الجهود التعليمية للجمعيات الأهلية في مصر وتفعيل دورها في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة.ولتحقيق ذلك استخدمت الدراسة المنهج الوصفي لوصف الوضع الراهن للجمعيات الأهلية والتعرف على الأدوار المنوطة بها والعقبات التي تقف حجر عثرة في طريق أدائها لدورها كما تم استخدام المنهج المقارن لمقارنة جهود الجمعيات الأهلية في مصر وبعض الدول المتقدمة كالولايات المتحدة وبريطانيا.وتوصلت الدراسة إلي ضعف دور بعض الجمعيات الأهلية في التعليم وذلك لنقص التمويل الذي أدي إلي تحويلها من جمعيات لا تهدف للربح إلي جمعيات هادفة للربح وانتهت الدراسة بوضع تصور مقترح لتفعيل دور الجمعيات الأهلية في مجال التعليم بمصر يقوم على المحاور التالية:

١- تفعيل دور المواطن وذلك بتنمية وعيه بحقوقه بما يمكن من الإسهام في تنمية المجتمع.
٢- التمويل - ضرورة مساهمة الأغنياء ورجال الأعمال في تمويل هذه الجمعيات.
٣- الأنشطة التي تقوم بها الجمعيات- بتفعيل دور تكنولوجيا المعلومات في معرفة وتبادل أنشطة هذه الجمعيات.

دراسة عوض توفيق عوض ، ناجي شنودة نخلة ٢٠٠٥م[٢٣] وقد هدفت الدراسة إلي تحقيق الأهداف التالية : استقراء أدوار مؤسسات المجتمع المدني في دعم العملية التعليمية. والكشف عن المعوقات التي تحول دون قيام كل من مؤسسات المجتمع المدني السابق الإشارة إليها بدورها في دعم العملية التعليمية.والتوصل إلي مجموعة من المقترحات التي تساهم في تفعيل أدوار مؤسسات المجتمع المدني في دعم العملية التعليمية.

وقد أسفرت نتائج الدراسة عن :-

١- مؤسسات المجتمع المدني التي تقوم بدعم العملية التعليمية تتركز في ثلاث فئات هي:- (مجالس الآباء وأولياء الأمور والأمناء) غير أن أدوارهم تكاد تكون ضعيفة في فعاليتها ، وان هناك فئتين من مؤسسات المجتمع المدني لهما دور محدود في دعم العملية التعليمية وهما : رجال الأعمال والجمعيات الأهلية

في حين رأت نسبة كبيرة من عينة الدراسة بلغت نحو ٧١.٣% بان دعم مؤسسات المجتمع المدني للعملية التعليمية غير كاف بالمرة وهذا يشير إلي قصور المشاركة المجتمعية في دعم العملية التعليمية

٢- تدني إسهامات مؤسسات المجتمع المدني في دعم العملية التعليمية سواء أكانت هذه الإسهامات مادية أو عينية أو معنوية

واقترحت الدراسة الآتي :١- إيجاد آلية للتنسيق بين ما تقوم به الجمعيات الأهلية والمجالس الشعبية والإدارة المحلية لمواجهة المشكلات التي تعوق العملية التعليمية والتغلب عليها.
٣- دعم العلاقة بين الأسرة والمدارس بزيادة وعي الآباء بالخدمات التي تقدمها الجمعيات الأهلية الموجودة في المجتمع وتوضيح خدمات كل جمعية وشروط الاستفادة منها.
٣- تدريب قيادات الجمعيات الأهلية والعاملين بها على القيام بالأدوار المختلفة وكيفية إعداد

دراسة غادة محمد فتحي عبد الله (٢٠٠٦م)[٢٥] واستهدفت الدراسة الوقوف على الواقع الفعلي لدور التنظيمات الشعبية في تحقيق الشراكة المجتمعية في التعليم الثانوي العام والكشف عن المعوقات التي تعوقها عن تحقيق ذلك وتقديم بعض الآليات لتفعيل هذا الدور ولتحقيق ذلك استخدمت الدراسة

المنهج ألوصفي كما تم إعداد استمارة استبانة طبقت على عينة من أعضـــاء مجلـــس الإدارة بالجمعيات الأهلية بمحافظة القاهرة. وتوصلت الدراسة إلي عدد من النتائج أهمها ما يلي :

١- عجز الدولة عن تطوير العملية التعليمية دون مشاركة مؤسسات المجتمع المحلي.

٢- إصلاح التعليم يتطلب تفعيل وتوسيع قاعدة الشراكة المجتمعية الديمقراطيـــة فـــي صـــنع واتخاذ القرارات المتعلقة بالعملية التعليمية بدءا من التخطيط إلي تقويم النتائج

٣- غياب الشراكة المجتمعية في إدارة المؤسسات التعليمية.

٤- اشتراك القطاع الأهلي والخاص ومؤسسات المجتمع المدني أصبح توجها لا مفـــر منـــه لعلاج مشكلة التعليم وتطوره.

وانتهت الدراسة بتقديم الآليات التي يمكن من خلالها تفعيل دور التنظيمات الشعبية في تحقيق الشراكة المجتمعية وأوصت بضرورة الاهتمام بتبادل الأنشطة المختلفة بين المؤسسات التعليمية والجمعيات الأهلية.

دراسة مصطفى محمود مصطفى احمد ٢٠٠٨م[٢٦] وقد هدفت الدراسة التعرف على :-

- طبيعة الدور الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في مجال تسرب الفتيات من التعليم.

- الوقوف على مدى استفادة الفتيات من برامج التعليم من المنظمات غير الحكومية.

- التوصل إلي دور مقترح للأخصائي الاجتماعي لزيادة كفاءة وفاعلية أنشطة بـــرامج هـــذه المنظمات ولتحقيق ذلك استخدم الباحث نمط الدراسة التقويمية للتعـــرف علـــى قـــدرة هـــذه المنظمات على أداء أدوارها وقدرة برامجها على إشباع حاجات العملاء المستفيدين من هـــذه الخدمات ، وقـــــد استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي الشامل للفتيات المســـتفيدات مـــن أنشطة الجمعية غير الحكومية ، واستخدم الباحث استمارة استبانة للفتيات الملحقة بالجمعية.

وقد توصلت الدراسة إلي النتائج التالية :-

١- أن المنظمات غير الحكومية تساعد مدارس الفتيات على تقديم الخدمات التعليمية من توفير المدرسة وتوفير أماكن الدراسة والتقويم المستمر لمستوى الفتيات في التعليم.

٢- إن المنظمات غير الحكومية لها القدرة على تقديم خدمات مجتمعية وذلك من خلال توفير الرعاية الصحية للفتيات المتسربات من التعليم والقيام بالتعديل الفكـــري والثقـــافي للعـــادات والتقاليد الخاطئة التي أثرت على مسيرتهم العلمية.

دراسة مؤتمر التربية الدولية الذي عقد في داكار بالسنغال في الفترة مـــن ٢٦-٢٨ أبريـــل عام ٢٠٠٠م وعنوانها الانطلاق في الألفية الجديدة[٢٧] استهدف المؤتمر بيان أهمية الـــدور الذي تقوم به الجمعيات الأهلية في دعم التعليم الأساسي لما له من أهمية كبرى فـــي إحـــداث

التنمية المجتمعية الشاملة حيث شارك في المؤتمر العديد من المنظمات غير الحكومية والهيئات الأخرى التي تهتم بالقضايا التربوية.

وقد توصلت الدراسة إلي مجموعة من الجهود التعليمية التي يمكن أن تقوم بها الجمعيات غير الحكومية ومن أمثلة هذه الجهود :-

١- مشروع التعليم في شوارع داكار Learning in the streets of Dakar حيث أطلق هذا المشروع شعار المدرسة في خدمة أطفال الشوارع وهو عبارة عن مبنى مكون من خمس حجرات تقع بين المنازل والمحلات وهو مخصص للأطفال الذين حرموا من التعليم

٢- التأكيد على الرؤية الواسعة للتعليم الأساسي أن يلبي احتياجات الكبار والصغار من خلال فرص متساوية للتعليم ولإكسابهم مهارات الحياة.

٣- أن تكون هناك فرص واسعة للمشتركين من المدارس أو الذين ينهون التعليم الرسمي دون اكتساب المهارات التي تساعدهم في صياغة مستقبلهم وتنمية مهارات حياتيه مفيدة.

دراسة Ngubane weekend ٢٠٠٥م[٢٨]بعنوان إمكانية تنفيذ الإدارة التشاركية بإحدى المدارس الريفية بمقاطعة بيتر ماريتزبيرج هدفت الدراسة إلي التعرف على مدى تفهم المدارس الريفية لمفهوم الإدارة التشاركية كنموذج أساسي للقيادة الناجحة التي تنطوي على مشاركة كافة المعنيين في العمل المدرسي والتحديات التي تعوق تنفيذ هذا المدخل في المدارس وتحقيقا لهذه الأهداف تم استخدام منهج دراسة الحالة للتعرف على خبرات المشاركة في الدراسة وكذلك مدى فهمهم للإدارة التشاركية.

دراسة Camilo Odilo (٢٠٠٦م)[٢٩] بعنوان مشاركة المجتمع المدني في توفير الخدمات التعليمية بجمهورية الدومينيكان - دراسة حالة عن استقلالية المدرسة ومناسبة التعليم.

وهدفت الدراسة إلي الكشف عن درجة مشاركة منظمات المجتمع المدني في إدارة المدارس بجمهورية الدومينيكان وتحديد الاستراتيجيات الإدارية والتربوية التي تسهم في تقديم خدمات تعليمية جيدة وملائمة للطلاب الذين يعيشون بالمناطق المهمشة والتعرف على هذه المدارس التي تدار من خلال منظمات المجتمع المدني أكثر فاعلية من تلك المدارس العامة التي تدار بالصورة التقليدية.

ولتحقيق ذلك تم استخدام الطرق الكيفية في جميع البيانات ويشمل ذلك المقابلات الشخصية والملاحظات والوثائق وقد توصلت الدراسة إلي ما يلي :-

١- أن المدارس التي تدار من خلال منظمات المجتمع المدني أكثر استقلالية في وضع الإطار العام لعملية تصميم المنهج واختيار استراتيجيات التدريس واتخاذ العديد من الإجراءات

الإدارية التي تتعلق بالتنظيم والموارد والمحاسبة بما يمكنها من تنفيذ برامج تعليمية ملائمة وجيدة.

٢- أن هذه المدارس تعكس خصائص المدارس الفعالة : القيادة القوية – المعلمين الماهرين والملتزمين – مشاركة المجتمع وأولياء الأمور – التركيز على مهارات التعليم – تحمل مسؤولية النتائج.

مع مشكلات فتيات مدارس الفصل الواحد والممثلة في (مشكلات التسرب – ضعف التكيف مع النظام التعليمي – ضعف الوعي البيئي)وقد قام الباحث بوضع تصور لدور الأخصائي الاجتماعي لمدارس الفصل الواحد وتوصل لعدد من المقترحات عن هذا الدور وذكر أن أهم الأدوار التي يمكن أن يقوم بها الأخصائي الاجتماعي في هذا المجال (دور المنسق – المخطط – الوسيط – المبتكر).

دراسة محمد أحمد محمد أبو العلا ٢٠٠٤م[٣١] استهدفت الدراسة تحديد المشكلات التي تواجه مدارس الفصل الواحد التي يمكن حلها عن طريق تكامل المنظمات الخدمية الموجودة بالقرية – وأيضا التعرف علي العوامل المؤثرة علي عملية التكامل بين مدارس الفصل الواحد والخدمات الموجودة بالقرية بعضها البعض. واستخدم الباحث استمارة استبانة كأداة للدراسة وكان المنهج المستخدم هو المنهج الوصفي٠ (وتوصلت الدراسة إلي عدم وجود آية قنوات اتصال بين مدرسة الفصل الواحد والمنظمات الأخرى الموجودة بالقرية وبالتالي لا يوجد تعاون بينهما – وعدم وجود ميزانية ومكان لممارسة النشاط المدرسي وأن نسبة كبيرة من أهالي القرية أو العاملين بالمنظمات ليسوا علي علم بمدارس الفصل الواحد ودورها وأهميتها وأهدافها).

دراسة محمد عبده محمد سليم ٢٠٠٨م[٣٢] وهدفت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لتفعيل دور المدارس الصديقة للفتيات بجمهورية مصر العربية في ضوء تجارب بعض الدول وبما يتلاءم مع واقع المجتمع المصري . وقد استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج المقارن وستخدم استمارة استبانة كأداة لجمع البيانات من بعض العاملين في مجال المدارس الصديقة والخبراء التربويين – وقيادات المجتمع المحلي وقد توصلت الدراسة إلي أن الواقع الفعلي المعاش للمدارس الصديقة يختلف عن الواقع البيئي للمناطق المحيطة بهذه المدارس٠ وأن هناك تحديات تواجه تدريب الميسرات. وقد اعتمد الباحث في وضع التصور المقترح لتفعيل دور هذه المدارس علي محورين:-

المحور الأول:- يتعلق بكيفية التغلب علي العوامل الخارجية "خارج المدرسة " المؤدية لتسرب الفتيات من المدارس الحكومية الابتدائية وذلك من خلال تفعيل دور الأسرة ومواجهة الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأسر بهذه المناطق وتعديل النظرة المجتمعية نحو فتيات هذه المناطق.

المحور الثاني:- يتعلق بالنظام داخل المدرسة لتوفير مناخ اجتماعي مناسب لجميع الفتيات.

وقد أكدت الدراسة على ضرورة تقوية دور المؤسسات والهيئات المشاركة في المشروع والاستفادة من الخبرات الدولية في مجال تعليم الفتيات بالمناطق النائية والريفية والتعاون بين كافة المؤسسات التعليمية والإدارية والاجتماعية ذات الصلة بالمدارس الصديقة للفتيات لمواجهة كافة العقبات التي تعوق هذه المدارس عن أدائها لأدوارها.

دراسة عبد الله بيومي ٢٠٠٨م(٣٣) استهدفت الدراسة التعرف علي متطلبات تحقيق أهداف التعليم المجتمعي للأطفال غير الملتحقين بالتعليم من خلال رسم صورة شاملة للتعليم المجتمعي في مصر والذي يضم مدارس الفصل الواحد للفتيات ومدارس المجتمع والمدارس الصديقة للفتيات ومدارس الأطفال ذوي الظروف الصعبة وأيضا محاولة التغلب علي بعض الصعوبات التي تواجه تحقيق التعليم المجتمعي في المناطق الريفية والمناطق المحرومة من الخدمة التعليمية٠ واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وذلك لتحديد متطلبات تحقيق التعليم المجتمعي لنحو ثلاثة ملايين طفل في الشريحة العمرية من ٦:١٤ سنة بحلول عام ٢٠١٢م وقد استخدم الباحث استمارة استطلاع رأي الخبراء والمسؤولين في مجال التعليم المجتمعي. وقد انتهت الدراسة إلي أن هناك العديد من المتطلبات اللازمة لتحقيق التعليم المجتمعي منها:

١-تعميق دور المجتمع المدني في مساعدة الأطفال غير الملتحقين بالتعليم في الشريحة العمرية من ٦:١٤ سنة مع التأكيد علي بناء القدرات.

٢-تقديم مساعدات مالية شهرية للأطفال العائدين من التسرب وحصر هؤلاء الأطفال علي مستوي الوحدات المحلية والإدارات التعليمية.

٣-إنشاء مجالس أمناء بهذه النوعية من المدارس أسوة بمدارس التعليم العام لتقود عمليات الإصلاح والتطوير في هذه المدارس.

٤-تقديم برامج تدريبية لتنمية قدرات العاملين بالجمعيات الأهلية التعليم المجتمعي.

٥-دعوة رجال الأعمال للمشاركة بالتبرع للجمعيات الأهلية لشراء الزى المدرسي والوجبات الغذائية لهؤلاء الأطفال.

دراسة عبد الرحمن علي عبد الرحمن أحمد ٢٠٠٩م[٣٤] استهدفت الدراسة وضع تصور مقترح يهدف إلي زيادة فعالية خدمات الرعاية المتكاملة لأطفال الشوارع بالمدارس الصديقة وقد استخدم الباحث استمارة استبانة لجمع البيانات.

وأكدت نتائج الدراسة علي أن التصور المقترح يشتمل علي :-مجالات ومحتويات التصور التخطيطي (خدمات الرعاية المتكاملة -خدمات اجتماعية -خدمات نفسية -خدمات ترفيهية - خدمات تعليمية -خدمات ثقافية -خدمات دينية -خدمات تأهيلية).

٢- ضرورة توفير جهاز إداري معاون للأخصائيين الاجتماعيين يساهم في مواجهة الصعوبات التي تحول دون قيام الأخصائي الاجتماعي بدوره وتقديم أفضل الحلول لمواجهة مشكلات أطفال الشوارع و المقيدين بالمدارس الصديقة للأطفال في ظروف صعبة.

٣-ضرورة أن يستعين الأخصائي الاجتماعي العامل في المدارس الصديقة للأطفال في ظروف صعبة بمجموعة من الاستراتيجيات :-

أ-استراتيجية الإقناع :- وتستخدم مع الطفل لإقناعه بتغيير بعض العادات السلوكية الخاطئة .

ب-استراتيجية الضغط :- وتستخدم مع المجتمع المدني بقياداته ومؤسساته التي تعمل في مجا لأطفال الشوارع لإصدار القرارات التي تكفل حماية هذه الفئة.

ج-استراتيجية التعاون :- وتستخدم مع الطفل بهدف مساعدته علي الاعتماد علي نفسه في حل مشكلاته دون الاعتماد الكامل علي الغير.

د-استراتيجية تغيير الاتجاهات :-وتستخدم مع الطفل لتغيير اتجاهاته السلبية نحو نفسه وزملائه ونحو العاملين بالمدرسة.

دراسة هبة حاكم كمال محمد ٢٠٠٩م[٣٥] وقد هدفت الدراسة إلي تقييم مبادرة تعليم الفتيات لمحافظة الفيوم.وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي واستخدمت استمارة استبانة كأداة للدراسة وتم تطبيق هذه الدراسة علي جمعية الشابات المسلمات بمحافظة الفيوم . وقد أسفرت نتائج الدراسة عن الآتي:-

١- عدم وجود قاعدة بيانات توضح ما تم تنفيذه منذ بدء المبادرة وحتى الآن وكذلك عدم وجود شبكة معلومات منظمة وخطط زمنية محددة توضح الإجراءات والخطوات التي تم تطبيقها .

٢- توعية الفتيات وأسرهن بأهمية التعليم غير كاف. ويوجد قصور شديد في البيانات والمعلومات الموجودة في محافظة الفيوم.

٣- البرنامج يشوبه العديد من أوجه القصور ويرجع ذلك لكثرة عدد المشروعات التي يتم تنفيذها في آن واحد.

وقد بينت تلك الدراسة أن برامج التعبئة والتوعية المجتمعية بأهمية التعليم غير كافية وأن هناك قصورا شديدا في البيانات والمعلومات عن هذه المدارس. أن هناك قصورا شديدا في ضعف ممارسة الفتيات الدارسات للأنشطة المختلفة وأن السبب في تسرب بعض الفتيات من المدارس يرجع إلي الزواج المبكر وسوء الأحوال الاقتصادية وأن القائمين علي التعليم لا يتلقون تدريبا من أي جهة أو مؤسسة أو هيئة حكومية.

سادسا: مفاهيم الدراسة

١- مفهوم الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية Social Work Practices Generalist

حدد روبرت باركر Robert barker في قاموس العلوم الاجتماعية أن الممارسة العامة تؤكد في توجيهها على أساس عام من المعرفة والمهارات المرتبطة بالخدمات الاجتماعية التي تقدمها المهنة ويستخدم الأخصائي الاجتماعي أساليب متنوعة عديدة ويتدخل مهنيا مع انساق مختلفة على نطاق واسع.(٣٦)

كما تعرف بأنها : اتجاه تطبيقي للخدمة الاجتماعية ، يتعامل مع كافة الأنساق التي توجهها استراتيجيات محددة للممارسة ، ولها أدوار وتكتيكات لتحقيق أهداف محددة من خلال برنامج أو أكثر للتدخل المهني له أساليبه وأهدافه ، إما مع الفرد أو مع الجماعة أو مع مجتمع محلى أو قومي.(٣٧)

التعريف الإجرائي للممارسة العامة للخدمة الاجتماعية :-

١- أسلوب موحد ومنظور يركز على العلاقات بين الإنسان وبيئته لتحقيق العدالة الاجتماعية بين الأطفال في مجال التعليم.

٢- يعمل في إطار واسع من المعارف والمهارات والقيم المهنية دون ارتباط بإطار نظري معين .

٣- أسلوب يركز على التعامل مع كافة انساق التعامل (الأطفال خارج النظام التعليمي وأسرهم والعاملين بإدارة التعليم المجتمعي وأعضاء مجلس إدارة الجمعيات الأهلية المهتمة بالتعليم).

٤- تهدف الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية إلي تفعيل المشاركة المجتمعية بين الجمعيات الأهلية ومدارس التعليم المجتمعي.

٥- تتم الممارسة العامة باستخدام نموذج التغيير المخطط لتفعيل المشاركة المجتمعية بين الجمعيات الأهلية ومدارس التعليم المجتمعي.

٢) مفهوم المشاركة المجتمعية Community Participation يعرف قاموس Longman المشاركة بأنه الشخص الذي يشارك غيره في نفس النشاط أو يشتركان في عمل

واحد ويقتسما المكاسب والخسائر. ومن ثم فان المشاركة هي بين اثنين أو اكثر من الناس أو المنظمات والتي تعمل معا لتحقيق هدف معين.(٤٣)

إن المشاركة المجتمعية تعد عاملا أساسيا في تطوير وتحسين أحوال التعليم في مصر وتمكين المؤسسات التعليمية من المحافظة على ريادتها كمؤسسة تربوية وتعليمية جاذبة وليست طاردة لأبنائنا الطلاب ثم أن المشاركة المجتمعية تخلق رؤية جماعية متناغمة للعلاقة بين المدرسة والمجتمع بمؤسساته الرسمية وغير الرسمية من أجل تحقيق الأهداف المنشودة.(٤٤)

التعريف الإجرائي للمشاركة المجتمعية في مجال التعليم المجتمعي

١- علاقة بين الجمعيات الأهلية من جهة ومدارس التعليم المجتمعي من جهة أخرى.

٢-عملية مشتركة بين الجمعيات الأهلية ومدارس التعليم المجتمعي لمساعدة الأطفال غير الملتحقين بالتعليم من سن ٦-١٤ سنة وأسرهم.

٣- من خلال مجموعة البرامج والأنشطة التطوعية الفعالة.

٣- تهدف إلى تنمية وعي أعضاء الجمعيات الأهلية تجاه التعليم المجتمعي .

٤- استثمار جهود القيادات الشعبية والتنفيذية لتقديم خدمات مادية ومعنوية للدارسين.

٥- تقديم برامج تدريبية للعاملين بإدارات التعليم المجتمعي.

٦- تفعيل الأنشطة المدرسية بمدارس التعليم المجتمعي.

٣) مفهوم الجمعيات الأهلية Non-Governmental organization

الجمعيات الأهلية هي كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معنية تتألف من أشخاص طبيعيين أو أشخاص اعتباريين أو منهما معا لا يقل عددهم في جميع الأحوال عن عشرة وذلك لغرض غير الحصول على ربح مادي.(٥٢)

التعريف الإجرائي للجمعيات الأهلية العاملة في مجال التعليم

١- جمعيات غير هادفة للربح.

٢- تقوم بتقديم خدمات مباشرة للمجتمع المحلى.

٣- تنشأ تلك الجمعيات من خلال مبادرات فردية أو مجموعة من الأفراد.

٤- جمعيات تطوعية قد تنشط في مجال واحد أو في عدة مجالات.

٥- ضمن أهدافها المجال التعليمي ومحو الأمية وحل مشكلات الرسوب من التعليم.

٦- ينشئها الأفراد نتيجة إيمانهم بالأهداف التي تسعى إليها.

٧- تتسم بالمرونة في تحقيق الأهداف.

٧- تقدم خدماتها وفقا لاحتياجات الأهالي.

٤) مفهوم التعليم المجتمعي Community Education

يقصد بالتعليم المجتمعي عملية إعداد للسكان المحليين لتحقيق أهداف المجتمع ذاته، فيتم تحديد الأهداف وتنظيم الجهود البشرية في الوقت الذي يعمل فيه السكان لإنجاز هذه الأهداف مما ينعكس على حالة المجتمع المحلي فيجعله في وضع مختلف عن وضع آخر يسبقه.(٥٣)

ويعرف بأنه الأنشطة التعليمية التي تستهدف تحسين جودة التعليم والتي تنفذ من خلال شراكة فعالة وإيجابية من مؤسسات المجتمع وتضافر الجهود الأهلية والحكومية لتقديم تدخلات ومساهمات عينية وغير عينية لإحداث تحسين في جودة التعليم.(٥٤)

كما يعرف بأنه «عملية مقصودة وموجهة ومتكاملة ترتكز على مشاركة واسعة النطاق، وهذه العمليات ذات أبعاد متعددة ومتنوعة وتتطلب تضافر جهود كافة الخبراء بتخصصاتهم المختلفة في الميادين المختلفة، وعملهم كفريق واحد مع ضرورة تدعيم العلاقة التعاونية مع الأجهزة الحكومية تحقيقًا لزيادة فرص إنجاز الأهداف المطلوبة.(٥ كما يعرف بأنه جملة البرامج التعليمية التي تعدها وتديرها الوزارة وجهات ومؤسسات أخرى لخدمة المجتمع المحلى حيث تعمل على توفير تعليم مناسب للأطفال في سن ٦-١٤سنة الذين لم يلتحقوا بالتعليم الأساسي أو الذين تسربوا منه والاحتفاظ بهم بمدارسهم حتى اكتمال المرحلة التعليمية خاصة في المناطق الريفية والحضرية الفقيرة والعشوائية والنائية والمحرومة من الخدمة التعليمية.(٥٦)

كما يعرف التعليم المجتمعي بأنه لون من التعليم غير النمطي الذي يعتمد على إتاحة الفرصة الثانية لمن تخلف عن مسايرة التعليم لظروف قد تكون اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية ويركز هذا اللون من التعليم على الفتاة بصفة خاصة باعتبارها أم المستقبل القادرة على صنع الأجيال وتمكينها من التعليم باعتباره واجب قومي.(٥٧)

- التعريف الإجرائي للتعليم المجتمعي

١- الأنشطة التعليمية الموجهة للأطفال من الذكور والإناث غير الملتحقين بالتعليم من سن (٦-١٤) سنة.

٢- تنفذ تلك الأنشطة من خلال مشاركة فعالة بين الجمعيات الأهلية ووزارة التربية والتعليم.

٣- عملية مقصودة وموجهه تركز على تضافر جهود الخبراء في مجال التعليم المجتمعي والجمعيات الأهلية كفريق عمل لتحقيق أهداف التعليمي المجتمعي.

المراجع المستخدمة

١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء :إحصاءات التعداد العام للسكان لسنة ٢٠٠٦م – القاهرة – ٢٠٠٨م – ص٢٨

٢- أحمد يوسف محمد : دور الخدمة الاجتماعية المدرسية في الكشف عن الموهوبين ورعايتهم –بحث مقدم بالمؤتمر العلمي الثاني عشر بعنوان–الخدمة الاجتماعية وتنمية الموارد البشرية للمشروعات القومية – القاهرة– كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان –من ١٣–١٤ أبريل ١٩٩٩م –المجلد الأول ص ص٣٣٢:٣٣٣

٣- وزارة التربية والتعليم : مبارك والتعليم – (عشرون عاما من مسيرة رئيس مستنير) – القاهرة – وزارة التربية والتعليم– ٢٠٠١م – ص ص ١٧:١٨

٤- محمد عبد السميع عثمان–محمد عبد المعبود مرسي: دروس في تنمية المجتمع– القاهرة – المركز الفني للطباعة – ٢٠٠٥م. ص١٥

٥- عبد الله بيومي :التعليم المجتمعي للأطفال متطلبات التحقيق –المنصورة –المكتبة العصرية للنشر والتوزيع –٢٠٠٨م – ص٢.

٦- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : مرجع سبق ذكره – ص٢٨٦

٧- وزارة التربية والتعليم: تطور أعداد التلاميذ بمدارس بالتعليم المجتمعي من عام ٢٠٠٠/٢٠٠١م إلي عام ٢٠١٠/٢٠١١م – القاهرة – وزارة التربية والتعليم – الإدارة العامة للحاسب الآلي ٢٠١١م

٨- وزارة التربية والتعليم :برنامج التعليم المجتمعي (الواقع والمأمول) – القاهرة – وزارة التربية والتعليم – ٢٠٠٦م – ص٧

٩- وزارة التربية والتعليم: الإدارة المركزية للتعليم الأساسي –الإدارة العامة للتعليم المجتمعي – إدارة الخطة والتنظيم – القاهرة – وزارة التربية والتعليم – ٢٠١٠م

١٠- عبد الله بيومي: مرجع سبق ذكره– ص: ص ٢٠:٢١

١١- ملك زغلول: التعليم من أجل التمكين (مدارس المجتمع نموذج لحركة اجتماعية في مصر) ، ترجمة على سليمان ، القاهرة ، دار إلياس العصرية للنشر ، ٢٠٠٧م ، ص ص١٥١: ١٥٢

١٢- يسري دعبس : المشاركة المجتمعية والتنمية المتواصلة – الإسكندرية – البيطاش سنتر للنشر والتوزيع – ٢٠٠٨م – ص١٠

١٣- سوزان سواب: تنمية المشاركة بين البيت والمدرسة – القاهرة – المركز القومي للبحوث والتربية والتنمية– ١٩٩٦م – ص ٢٩ .

١٤- وزارة التربية والتعليم : الرؤية المستقبلية للتعليم في مصر – النقلة النوعية في المشروع القومي للتعليم – تطبيق مبادئ الجودة الشاملة – قطاع الكتب – القاهرة – وزارة التربية والتعليم – ٢٠٠٦م – ص١٣

١٥- مصطفى محمود مصطفى احمد : تقييم المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال تسرب الفتيات من التعليم "دراسة مطبقة على مراكز محافظة قنا" – المؤتمر العلمي الدولي الحادي والعشرون للخدمة الاجتماعية – مجلة الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان – ١٢-١٣/٣/٢٠٠٨م ص ص ٥٧٥٦ : ٥٧٥٧

16- UNESCO. The daker framework for action : Education for all Meeting our collective commitments world education forum Dakar. 2000

١٧- أماني قنديل: دور الجمعيات الأهلية في تنفيذ الأهداف الإنمائية – القاهرة – المؤتمر الخامس للمجلس القومي للمرأة خلال الفترة من ١٤-١٦ مارس ٢٠٠٥م – ص١٣٢

١٨- نورا إبراهيم الإمام: الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في المجال المدرسي ودورها في تنمية المجتمع المحلي، المؤتمر العلمي الحادي عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلـــــوان، المجـــــلد الأول، القاهرة، ٣١ مارس – ٢ إبريل ١٩٩٨م ، ص١٠٣.

١٩- مصطفي الحسيني النجار: نحو برنامج لتنمية المهارات لفريق الإشراف على التدريب الميداني، المؤتمر العلمي الرابع، كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة القاهرة، الفيوم ٢٣: ٢٥ إبريل، ١٩٩١م ، ص٤٢١

٢٠- عدلي سليمان: الممارسة في الخدمة الاجتماعية بين الواقع والمتوقع في الدول النامية، المؤتمر الدولي حول الخدمة الاجتماعية والمستقبل في البلاد النامية، المجلد الثاني، القاهرة، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، ١٩٩٢م، ص٤٠٥.

٢١- عادل محمود مصطفى : الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية ومشكلات جماعات الأطفال المعاقين ذهنيا القابلين للتعلم ، المؤتمر العلمي الثامن عشر ، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ، ١٦ – ١٧/٣/٢٠٠٥م ،

٢٢- سعيد جميل سليمان: تنشيط دور الجمعيات غير الحكومية في التعليم قبل الجامعي – دراسة استكشافية – القاهرة – المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية – ١٩٩٦م

٢٣- عبد السلام محمد الصباغ: تفعيل دور الجمعيات الأهلية المصرية في التعليم في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة – رسالة دكتوراه غير منشورة – القاهرة – جامعة القاهرة – معهد الدراسات والبحوث التربوية – ٢٠٠١م

٢٤- عوض توفيق عوض – ناجي شنودة نخلة : أدوار مؤسسات المجتمع المدني في دعم العملية التعليمية – القاهرة – المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية شعبه البحوث السياسات التربوية – ٢٠٠٥م

٢٥- هشام عطية السيد دهيم : جهود الجمعيات الأهلية في مواجهة مشكلة الأمية – رسالة دكتوراه غير منشورة – المنصورة – جامعة المنصورة – كلية التربية – قسم أصول التربية – ٢٠٠٥م

٢٦- غادة محمد فتحي عبد الله: التنظيمات الشعبية ودورها في تحقيق الشراكة المجتمعية في التعليم الثانوي العام (دراسة تقويمية) – رسالة ماجستير غير منشورة – القاهرة – جامعة عين شمس – كلية البنات – ٢٠٠٦م

٢٧- مصطفى محمود مصطفى احمد: مرجع سبق ذكره – ص ص ١٣٦: ١٣٧

28- The World Education Forum : Taking off in the new Millennium, Dakar, Senegal,

29- Ngubane weekend: An Investigation into the Implementation of participative Management in a Rural school in the Pietermaritzburg Distriet, (An unpublished Masters thesis) Rhodes university 2005 - on line access date 23 Jan2007)

30- Camilo odile: civil society's Involvement in the provision of Education services in the Dominican republic-Acas study of school Autonomy and Education Relevance (An Unpublished thesis) Teachers - college Columbia university - USA - 2006

٣١- محمد محمود محمد حسن: التدخل المهني للخدمة الاجتماعية لمواجهة مشكلات فتيات مدارس الفصل الواحد ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، الفيوم ، جامعة الفيوم ، كلية الخدمة الاجتماعية ، ٢٠٠٢م

٣٢- محمد أحمد محمد أبو العلا: تكامل الخدمات الاجتماعية لتنمية الفتاة الريفية لمدارس الفصل الواحد، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الفيوم ، كلية الخدمة الاجتماعية – ٢٠٠٤م

٣٣- محمد عبده محمد سليم: تصور مقترح لتفعيل دور المدارس الصديقة للفتيات بجمهورية مصر العربية في ضوء تجارب بعض الدول، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة سوهاج ، كلية التربية ، ٢٠٠٨م.

٣٤- عبد الله بيومي: متطلبات تحقيق التعليم المجتمعي للأطفال غير الملتحقين بالتعليم في مصر ، القاهرة ، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، ٢٠٠٨م

٣٥- عبد الرحمن علي عبد الرحمن أحمد: التخطيط لزيادة فعالية خدمات الرعاية المتكاملة لأطفال الشوارع بالمدارس الصديقة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة أسيوط ، كلية الخدمة الاجتماعية،٢٠٠٩م

36- Robert barker: the social work dictionary (silver spring Maryland :N.A.S.W press. 1987) p 62 .

٣٧- عادل محمود مصطفى : الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية ومشكلات جماعات الأطفال المعاقين ذهنيا القابلين للتعلم ، المؤتمر العلمي الثامن عشر ، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ، ١٦ – ١٧ / ٣ / ٢٠٠٥ ، ص ١٦٤٢

٣٨- أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم : الانعكاسات الاجتماعية للفقر مع تصور لتطبيق الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في مواجهتها ، المؤتمر العلمي التاسع عشر ، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ، ١٢ – ١٣ / ٣ / ٢٠٠٦م ، ص٣٤٠٨

٣٩- أحمد محمد السنهوري : موسوعة منهج الممارسة العامة المتقدمة للخدمة الاجتماعية وتحديات القرن الواحد والعشرين الميلادي ، ج٢ ، ط٦ ، القاهرة – دارا لنهضة العربية – ٢٠٠٧ م- ص ١٦٦

40- Karen K. Kirst – Ashman & Grafton H. Hull, Jr.: Understanding Generalist Practice, (U.S.A., Brooks/Cole, Thomson Learning, 3rd ed., 2002) PP: 26-27.

41- Della Summers (ed): Longman Dictionary of Contempray English, Harlow.U.K, Longman Group. itd, 1995, p1032

42- Frank. Flo&Smith anne: the partner ship hand book, the labour market learning good development. Human resource development Canada (HRI),canda. 2000. p5.

٤٣- محمد السيد حسونة: المشاركة المجتمعية وتطوير التعليم – بحث منشور بالمؤتمر العلمي السادس – القاهرة – المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية – الجزء الثاني – ٩-١٠ يوليو – ٢٠٠٥م – ص٣١٨

٤٤- يسري دعبس : مرجع سبق ذكره – ص١٠

٤٥- وزارة التربية والتعليم : الرؤية المستقبلية للتعليم في مصر – النقلة النوعية في المشروع القومي للتعليم – تطبيق مبادئ الجودة الشاملة – مرجع سبق ذكره – ص١٣

٤٦- أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم: التنمية وحقوق الإنسان "نظرة اجتماعية" الإسكندرية" – المكتب الاجتماعي الحديث – ٢٠٠٦م – ص٤٣

٤٧- محمد حسنين العجمي: المشاركة المجتمعية والإدارة الذاتية للمدرسة – المنصورة – المكتبة العصرية – ٢٠٠٧م – ص٨٥

٤٨- احمد الرشيدي : المنظمات غير الحكومية – مجلة الأمة في عام – تقرير حولي عن الشئون السياسية والاقتصادية والإسلامية – مركز الدراسات الحضارية – القاهرة – ١٩٩٤م – ص١٨٢

٤٩- أماني قنديل وسارة بن نفيسة : الجمعيات الأهلية في مصر – مراكز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام – القاهرة – ١٩٩٤م – ص٧٠

٥٠- برنامج الأمم المتحدة : تقرير التنمية البشرية في العالم – نيويورك – الأمم المتحـــدة – ١٩٩٣م – ص٢١

٥٦- السعادات خليل: المشاركة المجتمعية والتنمية البشرية – المؤتمر العلمي السنوي الأول عن مستقبل التعليم في مصر بين الجهود الحكومية والخاصة ٢٥-٢٦ يونيـــو ٢٠٠٢م – مشروع البيان الختامي – ص١٣١

٥٧- ، ثائرة شعلان : دور المجتمع المدني العربي في التعليم غير النظامي – نحو شـــراكة المجتمع المدني في تحقيق أهداف الألفية الإنمائية. الكويت ١٨-٢٠ ديســـمبر. ٢٠٠٦م – ص١٧